سلسلة القيمة للأسماك بتقنية الاحواض الترابية والاقفاص العائمة لمحافظة الديوانية

سعد جعفر الفلوجي عبد الله علي مضحي سعد حاتم محمد
مدرس مساعد استاذ رئيس باحثين
abdalh academic @ gmail. com
قسم الاقتصاد الزراعي– كلية الزراعة – جامعة بغداد دائرة البحوث الزراعية– وزارة الزراعة

المستخلص

يُعد قطاع الثروة السمكية جزءاً مهماً في اقتصاديات دول عدة من العالم وبضمنها الوطن العربي وركناً هاماً من اركان الامن الغذائي، لهذا جاءت هذه الدراسة والتي تُعد الاولى من نوعها في مجال البحوث التطبيقية الشاملة لحلقات سلاسل القيمة للأسماك الرئيسة والفرعية في العراق، لتتبع اهم المشاكل والمحددات، وتحليل ومعرفة التكاليف والايرادات المتاحة في مختلف حلقاتها واستخراج نسبة القيمة المضافة في كل حلقة مما يدفعهُ المستهلك. اذ اوضحت نتائج البحث والدراسة بأن متوسط القيمة المضافة المتحققة لحلقات سلسلة القيمة للأسماك كانت قيم مقدارها 22.2 دينار/ زريعة، 2012.7 دينار/ كغم، 109.33دينار/كغم، 872.3 دينار/كغم لكل من حلقة مفاقس زريعة الاسماك وحلقة منتجي الاسماك بتقنية الاحواض وحلقة تجار الجملة وحلقة تجار التجزئة على الترتيب. وبهذا كانت مساهمة كل من هذه الحلقات من اجمالي متوسط القيمة المضافة والتي بلغت قيمة مقدارها 3016.5دينار/كغم على مستوى جميع الحلقات نسب 0.73%، 66.7%، 3.6%، 28.9% لكل منها على الترتيب. اذ حققت حلقة منتجي الاسماك اعلى قيمة مضافة وبنسبة مساهمة 66.7% فيما جاءت حلقة تجار التجزئة بالمرتبة الثانية من حيث المساهمة. فيما حققت حلقة منتجي الاقفاص العائمة قيمة مضافة مقدارها 1908.9 دينار/كغم مكونه نسبة مقدارها 65.5% من اجمالي متوسط القيمة المضافة ولجميع الحلقات والتي بلغت قيمة 2912.7 دينار على مستوى تقنية الاقفاص العائمة. هذا وشخصت الدراسة العديد من المشاكل والتحديات التي تخص كل حلقة من حلقات سلسلة القيمة في متنها، ومن ثم اوصت بالحلول والتوصيات المناسبة بشأنها.

كلمات مفتاحية: اسماك، سلاسل القيمة، القيمة المضافة.

The Iraqi Journal of Agricultural Sciences – 47(5):1276-1289, 201 6 AL- FLUJy & et al.

THE VALUE CHAIN OF FISH TECHNIQUES OF FLOATING CAGES AND PONDS IN DEUANYA PROVINCE

S . J . AL- FLUJy A . A. Mudhi S. H. Muhammad
Assit . Lecturer Prof. Chiaf of Researcher
Dept. of Agr. Econ. Agricultural collage- Baghdad University Office of Researcher Agric. Ministry of Agricultural
abdalh academic @ gmail. com

ABSTRACT

The fish sector is considered an important component of the economies of many countries in the world including Arab countries. It is also considered an important component of food security. This work is considered as the first attempt to study value chain for fish in Iraq. The objective of this study is to identify the main problems and constrains facing different links in the value chain of fish, and to analyse revenue, production costs, and to calculate some quantitative indicators like value added. The results showed that average value added of the different links is amount to: 22.2dinars/kg , 2012.7 dinar/kg, 109.3 dinar/kg, 872.3 dinars/kg from each links hatcheries, producers, wholesalers and retailers. The results also showed that the share of different links from value chain for average total value additionrs as follows: 0.73% for hatcheries link, 66.7% for producer link , 3.6% for wholesalers link, and 28.9% for retailers link. While cages producers added 65.5% from average value added it is amount to 2912. 7 dinar/ kg; on the level techniques cages floating. The study also identifis the main challenges and problems facing each link in chain value and forward the suitable solution and recommendation for government authorities and private sector in order to increase the efficiency of fish in Iraq.

Key words: fish, value chain, value added.

المقدمة

يعد قطاع الثروة السمكية مصدراً مهما ومتجدداً لواحد من افضل المصادر الغذائية والاقتصادية، وركناً هاماً من اركان الامن الغذائي. فمن حيث الاهمية الغذائية تتميز لحوم الاسماك باحتوائها على نسبة عالية من البروتين الحيواني حوالي 24% بينما توفر الحوم الاخرى 40% (19). وكذلك تتميز لحوم الاسماك باحتوائها على نسبة من الدهون المحتوية على احماض دهنية غير مشبعة واحماض امينية، فضلاً عن احتوائها على عدد من الفيتامينات (A,B ,C ,D, E, F, K) والعناصر المعدنية المختلفة (الفسفور، الكبريت، الكالسيوم، الصوديوم، الحديد). وهذا يجعلها من المكونات المهمة في التوازن الغذائي والصحي (20) اما من ناحية الاهمية الاقتصادية فيوفر هذا القطاع دخول وفرص عمل لكثير من الطاقات البشرية لمختلف البلدان، كما توفر تجارة الاسماك ومنتجاتها العملات الاجنبية لصالح اقتصاداتها وتحسين ميزانها التجاري. اصبح هذا القطاع صناعة متطورة في معظم بلدان العالم، واحد المرتكزات التنموية الشاملة، ومجالاً واسعاً للاستثمار وفرص العمل، اذ يشهد السوق العالمي للأسماك ومنتجاتها توسعاً مطرداً ونمواً متسارعاً في مجال الانتاج وتجارة الاسماك، حيث بلغ معدل النمو السنوي 6,6% وبإنتاج مقداره 52.2 مليون طن وبقيمة 94,4 مليار دولار لعام 2008(11). اما فيما يخص الانتاج العربي فتعد مصر من اكبر منتجي المزارع السمكية في افريقيا وبالمركز التاسع على مستوى العالم لعام 2012. وتأتي المغرب بالمركز الثامن عشر على مستوى العالم في مصايد الاسماك البحرية الطبيعية. اما بالنسبة للعراق ورغم كل ما يتوفر فيه من الامكانيات والمقومات الاساسية من الموارد البشرية والمالية والمائية (الانهار، البحيرات، السدود، الاهوار) والملائمة لنمو وتكاثر مختلف انواع الاسماك المهمة تجارياً، الا ان العراق لايزال يُعد من الدول الفقيرة جداً في انتاج واستهلاك الاسماك في العالم وان هذا القطاع ظل يعاني كثير من الاهمال ولعقود طويلة كما يعاني الكثير من المشاكل والمحددات التي تعترض تنميته وتطوره، وهذا ما تؤكده بعض المؤشرات الاقتصادية في تراجع انتاج واستهلاك الاسماك، اذ بلغ متوسط استهلاك الفرد العراقي نحو 1,8 كغم/سنوياً وبمعدل نمو 0.03% للمدة 1980– 2008 (4) وهو قليل جداً مقارنة بمتوسط استهلاك بعض الدول العربية والتي بحدود 7– 10 كغم/فرد/سنة وحصة استهلاك الفرد العالمي بحدود 14.7 كغم/ سنة وفي بعض الدول المتقدمة بحدود 25 كغم/فرد سنوياً (21). وهو لا يرتقي حتى الى الكميات الموصي بها صحياً وهي بحدود 7 كغم/سنويا. وهذا يُعد مؤشراً لعدم كفاية الانتاج المحلي لسد الطلب المتزايد والاعتماد على الاستيرادات من الاسماك ، فضلاً عن ما يواجه الاقتصاد العراقي من تحديات تفرضها المتغيرات العالمية المتسارعة في اسلوب التجارة من (عولمة الاقتصاد، منظمة التجارة الحرة، تحرير التجارة ..الخ) والتي تستند في تجارتها على الميزة التنافسية (Competitive Advantage) بين المنتجات التجارية على اساس الكلفة وجودة النوعية. وهنا يتطلب وقفة جادة من لدن الجهات المسؤولة وكثير من الجهود البحثية والتطبيقية، لوضع رؤية علمية وواقعية للنهوض بهذا القطاع، بما يحقق التنمية المتوازنة والسريعة في الانتاج والاستهلاك، واستغلال كافة الامكانيات والموارد المتاحة والمتوافرة بما يلبي متطلبات الاستهلاك المحلي وخلق فرص للتصدير، بما يعزز دخل المزارعين وتحسين ميزان المدفوعات. لهذا تأتي هذه الدراسة لتوفر رؤية واضحة وشاملة لخارطة الانتاج السمكي وفق منهجية تحليل سلاسل القيمة (Value Chain Analysis) لتحديد أهم المشاكل والمعوقات التي يعاني منها الاسماك في العراق، وايجاد الحلول المناسبة لها عبر مختلف حلقاته الانتاجية من التجهيز الاولي لمستلزمات الانتاج وصولاً الى المستهلك النهائي. وبما يحسن ويدفع من تنافسية القطاع قدماً على المستويين المحلي والعالمي. ويبنى اسلوب تحليل سلاسل القيمة على اساس دراسة الوضع الراهن لحلقات سلسلة القيمة للأسماك في العراق وتجميع البيانات عنها عن طريق تصميم استمارات استبانة لكل حلقات السلسلة اي دراسة الوضع القبلي ax- ante لتحديد اهم المشاكل والمعوقات التي تعترض اداء هذه الحلقات بشكل كفوء، وبعد تحديد هذه المعوقات يتم اقتراح توصيات للجهات ذات العلاقة سواء كانت قطاع خاص ام حكومة وتقوم هذه الجهات باتخاذ الاجراءات الضرورية لحل هذه المعوقات سواء عن طريق اصدار تشريعات جديدة او غيرها من الاجراءات الضرورية، وبعد مدة مناسبة من تطبيق الاصلاحات على حلقات سلسلة

القيمة، واقترحت مدة خمس سنوات على انها مدة مناسبة من لدن كثير من الاختصاصيين، يتم اجراء دراسة جديدة على السلسلة وتطبيق عليها نفس الخطوات التي اجريت في المرحلة الاولى لكي يتم التعرف على مدى التحسن الذي تحقق بعد تطبيق الاصلاحات وتسمى الدراسة الجديدة بالدراسة البعدية ex- post، وتبين هذه الدراسة مدى التغير في مستوى كفاءة اداء مختلف حلقات السلسلة والتي هي مؤشر لمدى التحسن الذي جرى في اداء سلسلة القيمة اجمالاً.

اهمية البحث:

تأتي اهمية البحث من خلال اهمية الدراسة كونها تقدم تحليلاً شاملاً لسلسلة القيمة للأسماك لبعض محافظات العراق ومن ضمنها محافظة الديوانية، بدءاً من مرحلة التجهيز الاولي لمستلزمات الانتاج وصولاً الى المستهلك النهائي، لتوفير رؤية واضحة عن الفرص المتاحة والقيود والمعوقات التي تعترض حلقات سلسلة القيمة لهذا القطاع ومن ثم يمكن تسليط الضوء على الجهود اللازمة لزيادة وتحسين الانتاج، والاستفادة على نطاق واسع من استغلال الموارد والامكانات المتاحة بشكل كفوء لكامل سلسلة القيمة للأسماك، فضلاً عن المعلومات والبيانات الناتجة من الدراسة والتي يمكن ان تساعد اصحاب المصلحة، والمنشآت الانتاجية بما في ذلك منظمآت وهيئآت البحوث الزراعية، والتجار والمنتجين، ومقدمي الخدمات الارشادية، وصانعي السياسات لتقييم انشطتهم واعادة تنظيم وتصميم عملياتهم الانتاجية، كما يمكن ان تساعد هذه الدراسة مختلف الجهات لتحديد وتحليل طرق جديدة لتحفيز الابتكار.

مشكلة البحث:

يواجه انتاج الاسماك في العراق عدداً من المشاكل والمعوقات التي تقف عائقاً أمام الاستفادة من الامكانيات والموارد المتاحة في البلد بشكل كفوء والذي ادى الى تذبذب وانخفاض مستوى الانتاج المحلي من لحوم الاسماك اذ لم يستطع الانتاج المحلي من سد الطلب المتزايد عليه، لذا يجب تكريس الجهود وحشدها باتجاه تقليص الفجوة بين الانتاج المحلي والاستهلاك عن طريق معرفة المشاكل الحقيقية التي تواجهها حلقات سلسلة القيمة للأسماك في العراق واقتراح السياسات التي تساعد في حل هذه المشاكل.

اهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة الى:

1- رسم خريطة حلقات سلسلة القيمة للأسماك، مثل وصف اصحاب المصلحة المعنيين.

2- التعرف على أهم المعوقات الرئيسة والمشاكل المؤثرة في الحلقات المختلفة لسلسلة القيمة للأسماك.

3- معرفة التكاليف والايرادات المتاحة في مختلف الحلقات الفرعية لسلسلة القيمة للأسماك واستخراج نسبة القيمة المضافة في كل حلقة مما يدفعه المستهلك.

4- معرفة العوامل والمحددات الرئيسة لحصة كل حلقة من الارباح التي تولدت ضمن حلقات سلسلة القيمة (انخفاض تكاليف، زيادة سعر ام انخفاض الهوامش التسويقية).

5- تحديد السياسات المقترحة لحل المشاكل المرافقة لحلقات سلسلة القيمة للأسماك.

6- الحصول على بيانات ومعلومات يمكن استعمالها في تطوير الاعمال المزرعية.

المواد والطرائق:

لإنجاز واكمال الدراسة ضمن تحليل سلاسل القيمة للأسماك في العراق، ركزت الدراسة وبالدرجة الاساس على الحصول على البيانات والمعلومات من مصادرها الاولية، وذلك عن طريق تصميم استمارة الاستبانة، والتي صممت واعدت لهذا الغرض، والتي تُعد مهمة جداً في مثل هذا النوع من الدراسات الميدانية، والتي شملت على حلقات فرعية متعددة من سلسلة القيمة للأسماك في كل مرحلة من مراحل الانتاج، اذ قام الباحث بملىء العديد من استمارات الاستبانة ولمختلف الحلقات، ومن ثم الحصول على البيانات والمعلومات المطلوبة، وذلك عن طريق المقابلات الشخصية بأصحاب المهنة الرئيسين لمنطقة الدراسة المحددة لمحافظة الديوانية متحرياً الدقة في جمعها قدر المستطاع، والمتضمنة كل من حلقات التجهيز الاولي لمستلزمات الانتاج، والتي تم التركيز فيها على مفاقس زريعة الاسماك ومعامل تصنيع الاعلاف المركزة كونهما اهم مدخلات عملية الانتاج لسلسلة القيمة، ومن ثم حلقة الانتاج بكلا التقنيتين المُستعملتين للاستزراع والانتاج السمكي في العراق، والمتضمنة تقنية الانتاج بالأحواض الترابية وتقنية الانتاج بالأقفاص العائمة، ومن ثم التحرك وجمع البيانات ميدانياً لحقلة التسويق والتجهيز، والتي

شملت كل من القطاع الفرعي لحلقة تجار الجملة وكذلك حلقة تجار التجزئة. فضلاً عن قيام الباحث بإجراء مناقشات لمجاميع من أصحاب المهنة ذات العلاقة بسلسلة القيمة خارج نطاق استمارة الاستبانة، للوقوف على ادق المعلومات والتفاصيل الخاصة بمجوعة النقاش، والتي تم التركيز فيها وبشكل اساسي على المشاكل والمعوقات الخاصة بالأطراف المعنية واصحاب المهنة وطرح الحلول المحتملة لها. اذ كانت هناك لقاءات ومناقشات مطولة وموثقة مع اصحاب مفاقس زريعة الاسماك وكذلك اصحاب معامل تصنيع وانتاج الاعلاف المركزة، ومجاميع من منتجي الاسماك بمختلف تقنيات الانتاج، وكذلك علاوي تسويق وبيع الاسماك لحلقة تجار الجملة وحلقة تجار التجزئة، فضلاً عن حلقات اخرى تم اجراء نقاشات وحوارات تخص موضوع الدراسة، منهم الكوادر العلمية المختصة لوزارة الزراعة– الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية، وكذلك مديرية الزراعة وشعبها الزراعية لمنطقة الدراسة، والتي شملت اطباء بيطريين ومهندسين زراعيين باختصاص اقسام الثروة الحيوانية. وبهذا تضمنت عينة الدراسة العشوائية النسب المئوية لأعداد العينات التي تم الحصول عليها ولكل حلقة من حلقات سلسلة القيمة للأسماك في منطقة الدراسة. اذ شكلت هذه النسب قيم مقدارها 100% و37% و62% و50% لكل من حلقة المفاقس وحلقة الاحواض الترابية وحلقة الاقفاص العائمة وحلقة تجار الجملة، كما تضمنت الدراسة عدد من استمارات الاستبانة لتاجر التجزئة لعينة الدراسة.

اسلوب التحليل:

يتكون اسلوب التحليل من عدد من الخطوات تكون بطبيعتها وصفية وتحليلية على حد سواء، فيبدا تحليل سلسلة القيمة بوصف عام للسوق الذي تعمل فيه سلسلة القيمة المحددة، وكذلك يقدم وصفاً للعمالة والايرادات والتكاليف والارباح، فضلاً عن تتبع كل المعوقات والمشاكل التي يعاني منها المنتج ضمن حلقات سلسلة القيمة من التجهيز الاولي لمستلزمات ومدخلات الانتاج وصولاً الى المستهلك النهائي. لذا فان هذا الاسلوب لمنهجية الدراسة يقيم ما يضيفه كل نشاط الى المُنتج او الخدمة التي تؤديها المنشاة وفق معايير التنافسية وان الاطار الرياضي المستعمل ضمن منهجية تحليل سلاسل القيمة مبني على اساس المعادلة الاتية:

القيمة المضافة = الايرادات الكلية – التكاليف المتغيرة

كما تستعمل الدراسة مختلف المعايير المالية والاقتصادية والادوات الرياضية والاحصائية من متوسطات Mean ونسب ratio ومديات Rank لتحليل البيانات عملياً، فضلاً عن بعض المعايير لأستخراج الهوامش التسويقية والربحية والكفاءة التسويقية، وكذلك يتم حساب الميزة التنافسية والميزة النسبية استناداً الى منهجية حساب مصفوفة تحليل السياسة. كما تستند منهجية اسلوب تحليل سلاسل القيمة على العديد من المفاهيم والاسس النظرية التي ترتكز على معايير التنافسية ومنها ما يأتي:-

مفهوم منهجية تحليل سلاسل القيمة:

ان اول من استعمل وطور منهجية تحليل سلاسل القيمة هو العالم Porter(18). اذ وصفها بأنها تلك الانشطة التي تؤديها المنشاة الانتاجية لسلعة ما وربطها بالموقع التنافسي للمنظمات والمنشآت الاخرى. وذلك بالنظر الى وحدة كل نشاط معين باعتبارها نظام معقد لتحويل مدخلات الانتاج الى مخرجات نهائية والتي تمر بعدة انظمة قبل وصولها الى المستهلك النهائي والمتضمنة: انظمة تجهيز مدخلات الانتاج وانظمة التحويل والانتاج والمعالجة لمدخلات الانتاج ومن ثم انظمة التجهيز والتسويق واخيراً المستهلك النهائي. وفي ظل هذا الاسلوب يتم تحديد القيمة المتحققة من نشاط كل وحدة على انها القدر من المال الذي يكون المستهلك على استعداد لدفعهِ نظير مخرجات هذه الانشطة، كما بين بورتر ان من اهداف هذا التحليل هو استكشاف المعوقات الرئيسة التي تواجه مختلف الحلقات في سلسلة القيمة ومعالجتها، والتي يمكن ان تساهم في زيادة ربحية المنشاة وقيمتها المضافة عبر مختلف حلقاتها، كما اوضحت دراسة Hempel(13) بأن تحليل سلاسل القيمة يعني ربط كل الخطوات من حلقة الانتاج Production الى حلقة التصنيع والتحويل Manufacturing the products والتوزيع distribution والتسويق Marketing معاً، ومن ثم تحلل كل خطوة فيما يتعلق بالخطوة السابقة والخطوة اللاحقة لها حتى وصولها الى المستهلك النهائي، بينما بينت دراسة Hamennoo(12) بأن سلسلة القيمة هي عبارة عن سلسلة من الانشطة التي بواسطتها المُنتج او الخدمة تُبتكر وتسلم الى المستهلك النهائي، وان هيكل سلسلة القيمة يهتم بالتصميم والانتاج

والتسويق والاستهلاك، وهي مهمة بالنسبة الى المنشأة، لأن الارباح وحصة السوق تعتمد على كيفية تأثير وكفاءة هذه الوظائف او الانشطة على طول سلسلة القيمة، وان المنشأة التي تنتج بأقل كلفة وافضل نوعية لها ميزة التنافسية والبقاء في السوق، فيما اشارت دراسة Emana (10) بأن الحلقات الاساسية لسلسلة القيمة تتضمن كل من حلقة مجهزي مدخلات الانتاج Suppliers والمنتجين Producers وتجار الجملة Wholesalers والسماسرة Brokers وتجار التجزئة Retailers واخيراً المستهلكين Consumers، وبينت الدراسة بأن القيمة المضافة هي عبارة عن الفرق بين اسعار البيع Sales Price وكلفة المدخلات input cost لكل مرحلة من مراحل سلسلة القيمة. فيما تناول Trienekens (22) بدراسته اطار تحليل سلاسل القيمة الزراعية للدول النامية، وبين من خلال استعراضهِ بأن هيكل عمل شبكة سلاسل القيمة (Networkstructure) لها بعدان هما: البعد العمودي والذي يعكس علاقات تدفق الخدمات والمنتجات الزراعية من المنتج وصولاً الى المستهلك النهائي، بينما يعكس البعد الافقي العلاقات بين العوامل الفعالة في نفس حلقة الربط لسلسلة القيمة، كما اشارت نتائج البحث بأن الوصول الى الاسواق هو ليس الشرط الكافي لسلاسل القيمة للدول النامية لتكون قادرة لبيع منتجاتها، بل ان هناك الموارد والبنى التحتية، اذ ان دعم البنى التحتية وتوافر الموارد المالية والبشرية والمعرفة والتكنلوجيا هي من العوامل التي تُمكن او تقيد (enable or constrain) تحسين سلاسل القيمة لتكون ناجحة، فمثلاً انخفاض مستوى توافر الموارد كانخفاض مدخلات الانتاج او انخفاض تجهيزات أُخرى (الطاقة، الماء... الخ) هي من القيود لتحسين سلاسل القيمة، وارتفاع تكاليف الطاقة وكذلك المنطقة الجغرافية كأن يكون البعد او القرب من مراكز التسويق ومستويات المعرفة للعاملين وقدرتهم في جوانب (الانتاج، التوزيع، التسويق)، ومستوى التكنلوجيا المستخدمة في الانتاج ونشاطات التوزيع هذا فضلاً عن الفراغ المؤسساتي الذي له دور في تحسين سلاسل القيمة، اذ تتميز معظم البلدان النامية بالفراغ المؤسساتي والذي يعرف بانهٌ كافة الترتيبات المؤسساتية التي تدعم الاسواق فهي غائبة ام ضعيفة او فشل الدور المتوقع منها مثلاً في تشريع القوانين الحكومية والتنظيم والضبط والسياسات الحكومية الاخرى.

ومن النتائج التي توصل اليها البحث تم ادخال تحليل سلاسل القيمة من ناحية خلفيتهِ النظرية والتركيز على بيئة عمل السلسلة، لأن معظم الدراسات السابقة كانت تركز على علاقات السوق (Market relations) وتضع قليل من الانتباه والاهتمام لبيئة عمل السلسلة التي تمكن او تقيد تحسين سلسلة القيمة. وبهذا نستخلص بأن كل هذه العوامل هي شروط مهمة لتدعيم سلوك العوامل الفعالة في سلاسل القيمة. كما يُعد تحليل سلسلة القيمة من أحدى الأستراتيجيات العامة والمهمة جداً والتي من خلالها يتم تخفيض مختلف التكاليف المرافقة للعمليات الانتاجية وتحسين نوعية وانتاجية المنتج (17) .

مفهوم التنافسية :

عرف المعهد الدولي للتنمية والادارة (IMD) التنافسية بأنها قدرة البلد على تحقيق القيمة المضافة العالية وزيادة الثروة الوطنية وتحقيق الازدهار لمواطنيها (16). فيما عرفها AL-Kuthery (7) بأنها ايجاد اوضاع تفوق مختلفة تملكها المؤسسة الانتاجية تتفوق فيها في مجالات (الانتاج ، التسويق، التمويل، الكوادر البشرية ... الخ). وتعرف التنافسية على مستوى القطاع (قطاع صناعة، قطاع زراعة ..الخ) بأنها قدرة القطاع على تحقيق القيمة المضافة العالية، ضمن بيئة اعمال ذات تشريعات وتنظيمات خاصة تتماشى مع التطورات الاقتصادية، وضمن اليات فعالة لقوى السوق، من ناحية المجهزين والمستهلكين، فضلاً عن حرية الدخول والخروج منها (سوق منافسة تامة) اي انها قدرة مؤسسات قطاع انتاجي معين في دولة ما على تحقيق نجاح مستمر في الاسواق، دون الاعتماد على دعم الدولة وحماية الدولة ومن ثم تتميز تلك الدولة في هذا الانتاج او المُنتج.

انواع الميزة التنافسية:

أهم تصنيف قدم للميزة التنافسية هوما جاء به M . Porter والذي اعتمد في تصنيفهِ للمزايا التنافسية على القيمة التي يتم تحقيقها للمستهلك النهائي والذي ميز نوعين من انواع التنافسية هما:-

اولا:- ميزة استراتيجية اقل كلفة:

وهي استراتيجية تقوم على اساسها المؤسسة الانتاجية بجعل كلفة منتجاتها ادنى من معدل كلفة منتجات المؤسسات المنافسة الأخرى مما يعطي الفرصة لتحقيق أعلى الفوائد مع

المحافظة على مستوى النوعية، اذ تلعب التكلفة دوراً هاما كسلاح تنافسي، لا يمكن تحديد اسعار تنافسية وتحقيق عوائد وارباح مجزية مالم يكن هناك ضبط مستمر للتكاليف، يمكن ان تحصل اي مؤسسة انتاجية او اي نشاط انتاجي معين على ميزة الحيازة التنافسية بالتكاليف اذا تمكنت من ممارسة نشاطاتها المنتجة للقيمة بتكاليف اقل من تلك المحققة عند منافسيها الاخرين.

ثانيا:- ميزة استراتيجية تنافسية التميز:

تتميز المؤسسة الانتاجية عن منافسيها في حالة توصلها الى الحيازة على خاصية منفردة لمنتج معين والتي يوليها المستهلك قيمة واهتمام والرضا عنها، وتُعرف ميزة التميز بانها قدرة المؤسسة الانتاجية على تقديم منتج مختلف عن المُنتج او المنتجات التي يقدمها المنافسون الآخرون من وجهة نظر المستهلك، وان القيمة المضافة للمُنتج يجب ان تؤثر على قرار المستهلك بشراء السلعة وتحقق له الرضا عنها(23). وللحصول على ميزة التميز يجب مراقبة بعض العوامل منها: خصائص وكفاءة المنتجات المعروضة وجودة وسائل الانتاج المزودة لنشاط ما وكفاءة العاملين المستخدمين في النشاط ومراقبة الموقع الجغرافي والحجم والتعليم والعوامل المؤسساتية.

مفهوم القيمة المضافة :- Value added Concept

حظي مفهوم القيمة المضافة باهتمام عدد من الباحثين الاقتصاديين، فقد أكد الكثير منهم بأن زيادة القيمة المضافة تُعد وسيلة للنمو الاقتصادي، و وجدو بأن هناك علاقة طردية بين قيمة الوحدة الاقتصادية وبين قيمتها المضافة، وان قيمة الوحدة الاقتصادية تزداد بتطور انتاجيتها وقيمتها المضافة، كما أكد الباحثون ان من مزايا مفهوم القيمة المضافة يمكن احتسابهُ للقيمة الفعلية التي اضافتها الوحدة الاقتصادية عن طريق طرح مستلزمات الانتاج اللازمة للعملية الانتاجية (14). كما تعرف القيمة المضافة بانها الفرق بين الايرادات الكلية الاجمالية وبين ما دفع من تكاليف لشراء مستلزمات الانتاج اللازمة للعملية الانتاجية، وتحتسب على اساس المستوى الكلي على ما أضافتهٌ الوحدة الاقتصادية الى الدخل القومي، وتمثل القيمة المضافة الثروة التي تنشأ للوحدة الاقتصادية من جهدها وجهد العاملين فيها (14). ويمكن قياس القيمة المضافة على مستوى المؤسسة، بالفرق بين ايراد المبيعات وتكلفة المشتريات الخارجية والخدمات (تكلفة مستلزمات الانتاج المباشرة) (15). كما عرفAL- Assauy (2) القيمة المضافة لمشروع معين بأنها قيمة الانتاج الذي تولده المنشأة خلال فترة زمنية معينه وهو من المعايير التي تقيس مقدار الاضافة المتحققة من المشروع او مساهمتهُ في تحقيق اضافة الى الدخل المزرعي ويتم احتساب القيمة المضافة من احتساب القيمة المضافة الاجمالية والصافية التي يولدها المشروع، وعرفها AL- Izzy (5) بأنها القيمة الاضافية التي يساهم بها المشروع لتعزيز الناتج القومي، وان هذا المعيار يُعد من المؤشرات التخطيطية المهمة في توزيع الموارد على المشاريع المختلفة لتحقيق المنافع الاجتماعية، وان القيمة المضافة يقصد بها القيمة المضافة الاجمالية gross value added وهي عبارة عن الفرق بين اجمالي عوائد او ايرادات المشروع والتكاليف الوسيطة او هي سعر السوق للسلع والخدمات التي ينتجها المشروع مطروحاً منه تكاليف الموارد والخدمات المشتراة من خارج المشروع والتي تتضمن مستلزمات الانتاج، وان القيمة المضافة الصافية تساوي القيمة المضافة الاجمالية مطروحاً منها الاندثارات، اي ان القيمة المضافة الاجمالية تساوي الارباح مضافاً اليها كل من الاجور الدائمة (الرواتب) والفوائد والاندثارات. بينما عرف AL- Dahary (3) القيمة المضافة الاجمالية بأنها قيمة ما يتولد من قيمة مضافة نتيجة استعمال مستلزمات الانتاج في العملية الانتاجية الى قيمتها الاصلية. كما تعرف بانها القيمة التي تضاف الى قيمة السلع الوسيطة كنتيجة للعملية الانتاجية، وهي تساوي قيمة الانتاج الاجمالي مطروحاً منه قيمة مستلزمات الانتاج (1)، ويٌعد هذا المعيار من اهم المعايير المستعملة في تقويم المشاريع. اذ ان القيمة المضافة المتحققة تمثل الزيادة في الدخل القومي التي تحققها المشاريع من ممارسة النشاط الانتاجي، وكلما ازداد حجم القيمة المضافة للمشروع كلما ازدادت مساهمة المشروع في خلق الدخل القومي وزيادتهِ، وتحسب القيمة المضافة الاجمالية من طرح قيمة مستلزمات الانتاج (تكاليف الانتاج المتغيرة) من قيمة اجمالي الانتاج (الايراد الكلي) بينما تشمل القيمة المضافة الصافية على عوائد العمل (اجور ورواتب) عوائد رأس المال (الفائدة) وعائد الارض (ايجار الارض) اضافة الى الارباح، وتحسب من طرح الاندثارات من القيمة المضافة

الاجمالية (القيمة المضافة الصافية= القيمة المضافة الاجمالية – الاندثارات). ويمكن تعريف الربح بأنه عبارة عن جميع الايرادات المتحققة في الوحدة الاقتصادية بعد استبعاد جميع التكاليف المصروفة لضمان مساهمة عناصر الانتاج في العملية الانتاجية، وتُعد الارباح من المؤشرات المهمة في قياس كفاءة اداء الوحدات والمشاريع الاقتصادية ويتم احتساب الربح من طرح اجمالي التكاليف من الايرادات الكلية.

النتائج والمناقشة:

هيكل التكاليف والايرادات لحلقات سلسلة القيمة للإسماك:

يتضمن هيكل التكاليف لكل من حلقات سلسلة القيمة للأسماك (حلقة المفاقس وحلقة تقنية الاحواض وحلقة تقنية الاقفاص وحلقة تجار الجملة وحلقة تجار التجزئة) من بنود التكاليف المتغيرة Variable Costs وهي تلك التكاليف التي تتغير بتغير حجم الانتاج، اي ان مستويات الانتاج المرتفعة تتطلب زيادة كميات عناصر الانتاج المتغيرة ومن ثم يؤدي زيادة التكاليف المتغيرة والعكس صحيح (الاسمدة وزريعة الاسماك واللقاحات والعلاجات واجور العمل المؤقت والاعلاف المركزة...الخ) (8). وبنود التكاليف الثابتة Fixed Costs وهي تلك التكاليف التي يتحملها المنتج سواء انتج ام لم ينتج، اي هي عبارة عن تلك التكاليف التي لا تتغير بتغير حجم الانتاج وتتضمن (تكاليف العمل الدائمي والفائدة على رأس المال المستثمر و وايجار الارض او البنايات و الاندثارات والضرائب ...الخ) (9).

هيكل التكاليف والايرادات لحلقة مفاقس زريعة الاسماك:

يتضمن هيكل التكاليف في مفاقس زريعة الاسماك فقرات التكاليف المتغيرة والمتضمنة كلفة الاعلاف المركزة وكلفة الهرمونات واجور العمل المؤقت وتكاليف الوقود والزيوت والكهرباء واللقاحات والمعقمات وكلفة الامهات وغيرها. اذ يلاحظ من الجدول1 ان اجمالي التكاليف المتغيرة لمفاقس عينة الديوانية بلغ قيمة مقدارها(22,235) مليون فيما بلغ اجمالي التكاليف الثابتة قيمة مقدارها (12,62) مليون وبهذا يكون اجمالي التكاليف قيمة مقدارها (34,855)مليون. إذ كونت التكاليف المتغيرة نسبة مساهمة من اجمالي التكاليف الكلية نسبة مقدارها 63.7% في حين كان مساهمة التكاليف الثابتة 36.2% ومن هذا نستنتج انه عند تخفيض كلفة انتاج الزريعة الواحدة يتم من خلال السيطرة والتحكم على بنود التكاليف المتغيرة. ومن هذا يتضح ان حصة الزريعة الواحدة من متوسط التكاليف المتغيرة والثابتة بلغت قيم مقدارها 2.779 دينار/زريعة و1.577 دينار/زريعة وبهذا يكون متوسط اجمالي التكاليف الكلية قيمة مقدارها4.356 دينار/ زريعة. فيما كان الايراد الكلي المتحقق لعينة مفاقس زريعة الديوانية قيمة مقدارها (200) مليون وبهذا الايراد تحقق هذه المفاقس قيمة مضافة مقدارها 177,765 مليون وكانت حصة الزريعة الواحدة منها قيمة مقدارها 22.2 دينار/زريعة، فيما كانت الارباح المتحققة على مستوى مفاقس الديوانية قيمة مقدارها 1651,145 مليون جدول 2. هناك بعض المشاكل تعترض عمل المفاقس منها: ارتفاع نسبة الهلاكات في اليرقات والتي تصل الى 60–70 % عند نقلها من احواض الحضانة الداخلية الى احواض الحضانة الخارجية، ولم تحظَ المفاقس بدعم الاعلاف واللقاحات وهرمونات التلقيح الاصطناعي لليرقات، وكذلك عدم دعمها بالوقود والكهرباء بأسعار مدعومة لغرض استمرار عملها بكونها الحلقة الاكثر اهمية في عملية الانتاج السمكي، ومعظم الامهات التي يتم استعمالها لغرض التكثير هي امهات اصبحت نوعياتها واصنافها الوراثية رديئة ومتدهورة الصفات الانتاجية، تعاني بعض المفاقس من عدم تخصيص المساحات المائية الكافية والمناسبة لغرض تنمية وتربية مختلف نوعيات زريعة الاسماك، اذ يتطلب انتاج المفاقس لإنتاج مختلف انواع الزريعة من (اليرقات والاصبعيات والكفيات) وهذه الاحجام من الزريعة تحتاج الى مساحات مائية مناسبة لكل نوع منها.

هيكل التكاليف والايرادات لحلقة تقنية انتاج الاسماك بالأحواض الترابية:

يتضمن هيكل تكاليف انتاج واستزراع الاسماك في الاحواض الترابية على فقرات التكاليف المتغيرة المتضمنة كلفة كل من (الاصبعيات، والعلف المركز، واللقاحات والعلاجات والمعقمات، والعمل المؤجر، والوقود، والصيانة والكهرباء وهلاكات زريعة الاسماك). اذ يشير الجدول1. بأن اجمالي الكلفة المتغيرة لتقنية الاحواض الترابية قيمة مقدارها 1512,078 مليون فيما كان اجمالي الكلفة الثابتة قيمة مقدارها

جدول 1. التكاليف المتغيرة والثابتة والكلية بالمليون دينار لحلقات سلسلة القيمة للإسماك لمحافظة الديوانية

التكاليف / تقنيات الانتاج	Q كغم	TVC	TFC	TC	AVC بالدينار	AFCبالدينار	AC بالدينار
المفاقس	*8000000	22,235	12,62	34,855	2.779	1.577	4.356
الاحواض	536090	1512,078	79,405	1591,483	2820.5	148.1	2968.6
الاقفاص	359500	1114,81625	123,1218	1237,93805	3101.018	342.48	3443.49

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على استمارة الاستبانة

- **تعني زريعة اسماك بوزن وحجم من 1– 5 غرام**

79,405 مليون وبهذا يكون اجمالي التكاليف الكلية قيمة مقدارها 1591,483 مليون، هذا وبلغت مساهمة التكاليف المتغيرة من اجمالي التكاليف الكلية نسبة مقدارها 95% في حين كان مساهمة التكاليف الثابتة 5%، وكونت كلفة الاعلاف اعلى نسبة مساهمة بلغت 87.8% من اجمالي التكاليف المتغيرة، هذا يعني ان الاعلاف تمثل اهم بنود تكاليف انتاج الاسماك لتقنية الاحواض الترابية وان السيطرة والتحكم على هذا البند من بنود التكاليف المتغيرة يمكننا من زيادة القيمة المضافة، فضلاً عن الارباح التي يحصل عليها المنتج. ويشير الجدول1 الى ان حصة الكغم الواحد المنتج من لحوم الاسماك بطريقة تقنية الاحواض الترابية من متوسط تكاليف الانتاج قيم مقدارها 2820.5 دينار/كغم و148.1دينار/كغم و2968.6 دينار/كغم لكل من متوسط التكاليف المتغيرة والثابتة والكلية على الترتيب. ومن النتائج اعلاه يتضح بأن متوسط التكاليف المتغيرة كانت مرتفعة، وهذا يعني يمكن السيطرة والتحكم في بنود التكاليف المتغيرة لغرض زيادة كفاءة اداء هذه المشاريع، وبهذا تكون القيمة المضافة Value added المتحققة من هذه المشاريع بلغت قيمة مقدارها 10790,22188مليون لكمية انتاج مقدارها 536090 كغم وبهذا تكون حصة الكغم الواحد من القيمة المضافة 2012.7 دينار/كغم فيما كانت الارباح المتحققة لهذه المشاريع قيمة مقدارها999,61688 مليون وبهذا يحقق الكغم ربحاً مقداره 1864.6 دينار جدول 2.

هيكل التكاليف والايرادات لحلقة تقنية انتاج الاسماك بالأقفاص العائمة:

تُعد التربية واستزراع الاسماك بالأقفاص العائمة من التقنيات واسعة الانتشار قديماً في الشرق الاوسط وكثير من دول العالم المتقدمة لما لها من مميزات مهمة جعلتها تتفوق على طريقة تربية الاسماك الحوضية (الاحواض الترابية) بسبب انخفاض تكاليف انشائها وكثافة الانتاج فيها لوحدة المساحة ومردودها الاقتصادي، فضلاً عن سهولة ادارتها ويُعد انتشارها واستعمالها في العراق حديث العهد في العشر سنوات الاخيرة تزامناً مع شحة المياه وكثرة المشاكل والمعوقات التي تعترض التربية الحوضية. لهذا سوف نتوقف بالتحليل لأهم بنود تكاليف انتاجها واستخراج القيمة المضافة المتحصلة منها. اذ يشير الجدول1 الى بنود وفقرات التكاليف المتغيرة والمتضمنة كل من كلفة (شراء الكفيات وكلفة الاعلاف المركزة والعلاجات والمعقمات وكلفة هلاكات الكفيات وكلفة العمل المؤجر). اذ بلغ اجمالي كلفة هذه البنود لعينة محافظة الديوانية قيمة مقدارها 1114,81625 مليون فيما بلغت بنود التكاليف الثابتة والمتضمنة (كلفة الايجار وكلفة رأس المال المستثمر والعمل الدائمي والاندثارات) قيمة مقدارها 123,1218 مليون، في حين بلغ اجمالي التكاليف الكلية قيمة مقدارها 1237,93805 مليون وكان مساهمة التكاليف المتغيرة منها بلغت نسبه مقدارها 90%فيما كان مساهمة التكاليف الثابتة نسبة مقدارها 10% وهذا يشير بأن التكاليف المتغيرة تشكل أعلى نسبة مساهمة كونت كلفة الاعلاف المركزة اعلى نسبة مساهمة منها بلغت77.3 % فيما كانت نسبة مساهمة كلفة شراء الكفيات نسبة مقدارها 19.03 % وهذا يبين مدى اهمية كلفة الاعلاف المركزة لتربية وانتاج الاسماك في تقنية الاقفاص العائمة وانه لزيادة ارباح المنتجين وزيادة القيمة المضافة المتحققة من هذه التقنية يجب السيطرة والتحكم على بند كلفة الاعلاف المركزة علماً ان انتاج الاسماك بتقنية الاقفاص يعتمد وبشكل اساسي على التغذية الاصطناعية (اعلاف مركزة مصنعة بلت). ويتضح من الجدول1 حصة الكغم الواحد من متوسطات تكاليف الانتاج بلغت قيم مقدارها3101.018 دينار، 342.48 ودينار، 3443.49 دينار لكل من متوسط التكاليف المتغيرة والثابتة والكلية على الترتيب. وبهذه التكاليف تحقق تقنية الاقفاص العائمة متوسط قيمة مضافة اجمالية مقدارها 686,27875

مليون لكمية انتاج 359500 كغم وبهذا تكون حصة الكغم الواحد من القيمة المضافة 1908.9 دينار جدول 2. ويبدو هناك سوء ادارة لهذه المشاريع، اذ لم تتفوق تقنية الاقفاص العائمة على تقنية الاحواض الترابية لعينة محافظة الديوانية على عكس ما وجد في باقي المحافظات (بغداد وبابل وواسط).

جدول 2.الايراد الكلي والتكاليف الكلية والمتغيرة والقيمة المضافة بالمليون دينار لحلقات سلسلة القيمة للإسماك لمحافظة الديوانية

التكاليف / تقنيات الانتاج	Q كغم	P بالدينار	TR	TVC	TC	Value added	حصة الكغم من القيمة المضافة بالدينار
مفاقس ديوانية	8000000*	25	200	22,235	34,855	177,765	22.2
احواض	536090	4833.33	2591,09988	1512,078	1591,483	10790,22188	2012.7
اقفاص	359500	5010	1801,095	1114,81625	1237,93805	686,27875	1908.9

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على استمارة الاستبانة

. * كمية الانتاج بالزريعة ذات احجام واوزان من 3–5 غرام

المشاكل والمعوقات التي تعترض حلقة الانتاج السمكي نوجز اهمها تأثيراً منها:

1– اهم مشكلة تواجه المزارعين ولمختلف مناطق الدراسة هو عدم وجود الدعم لهم فيما يخص تجهيزات الانتاج الضرورية والاساسية، مثلا تجهيز الاعلاف المركزة، وان ما يتم تجهيزه منها هي مواد متفرقة وغير متكاملة (الذرة، الشعير... الخ) وهي مواد لاتعد اساسية في عليقة الاسماك، والتي تعتمد على العلائق المركزة (بلت)، فضلاً عن عدم وجود دعم فيما يخص تجهيز وقود الديزل والكهرباء.

2– مشكلة الامراض الفايروسية والفطرية والتهاب الامعاء والغلاصم والتي تتكرر في اشهر معينة في كل موسم من شهر الثالث والعاشر، وعدم وجود لجان طبية متخصصة بأمراض الاسماك ولا توجد العلاجات واللقاحات الفعالة لمثل هذه الامراض.

3– عدم وجود دعم وحماية من قبل الدولة للمنتج المحلي فيما يخص دخول واستيراد مختلف الاسماك المجمدة والمبردة، ودون رقابة حدودية او سيطرة نوعية لهذه الاسماك الداخلة من دول الجوار وبأسعار منخفضة تتراوح بين 2500 – 3000 دينار/كغم، والتي لها تأثير على المنتج المحلي، فضلاً عن عدم وجود سيطرة نوعية لفحصها ومعرفة مدى صلاحيتها للأستهلاك البشري، و نقلها للأمراض الفايروسية والفطرية. فضلاً عن ان هناك سياسات خارجية او داخلية متقصدة لإغراق السوق العراقية بالسلع والمنتجات المستوردة لتدمير الاقتصاد العراقي وجعلة تابعاً لاقتصاديات دول معينة.

4– مشكلة الروتين المتبع سنوياً من الدوائر والوزرات المختصة في تجديد الاجازات الخاصة بممارسة مهنة التربية والاستزراع، والتي تمر بمختلف الدوائر لأستحصال الموافقات لغرض التجديد، فهناك سلسلة من الوزارات والدوائر التي تمر فيها مراحل تجديد الاجازة منها (دوائر وزارة البيئة، وزارة الموارد المائية، دوائر وزارة الزراعة....الخ).

5– عدم وجود جهات ارشادية وتثقيفية فيما يخص التوعية والتدريب لأساليب الانتاج الحديثة والكفوءة لغرض تنمية وتثقيف الموارد البشرية نحو هذا الاتجاه، والقصور الواضح في فتح الدورات التدريبية في مجال الانتاج السمكي.

6– يعاني معظم المزارعين من مشكلة ارتفاع اسعار الاعلاف المستورد او المصنعة محلياً، والتي تتراوح اسعارها ما بين 750 – 900 الف دينار/ للطن بالنسبة للأعلاف المصنعة محلياً، وتتجاوز المليون دينار لبعض الاعلاف المستوردة (الاعلاف الطافية... الخ)، هذا فضلاً ان هناك بعض الاعلاف المستوردة لا تحتوي على التراكيب والمواد العلفية الموصى بها من الناحية الفنية، اذ ان بعضها يدخل مغشوشاً في نسب تراكيبها من مادتي الصويا والبروتين.

7– لم يكن هناك دور داعم فيما يخص الاستثمار في جانب الثروة السمكية، ولم تكن القروض والسلف الزراعية بشكلها الكفوء والمتابعة للاستثمار في هذا الجانب.

8– عدم وجود تنسيق بين دوائر ومؤسسات الزراعة والدوائر والوزارات الاخرى (الموارد المائية والبيئة والداخلية والدفاع والقضاء... الخ) فيما يخص التنسيق والتفاهم المشترك بالجوانب الكثيرة والمتعددة في مجال الانتاج السمكي.

9– هناك قصور وتلكؤ واضح فيما يخص الاطار التنظيمي والتشريعي لقطاع الثروة السمكية على مستوى مؤسسات الدولة

ذات العلاقة وعدم استقراه ادارياً وتنظيمياً، والذي له اثار سلبية على ادارة هذا القطاع بالشكل الكفوء وعدم قدرته على زيادة الانتاج وتذليل المشاكل والصعوبات التي يعانيها، وان مستوى تنظيم القطاع والقطاعات الفرعية التابعة له ضعيفة جداً.

10- هناك مشاكل متعلقة بالتربية في الاقفاص العائمة في الانهر والمسطحات المائية منها: تعرضها الى الانخفاضات الشديدة والمفاجئة في مستويات المياه، ودون اشعار مسبق من قبل دوائر الري المسؤولة، وهذا يسبب هلاكات للأسماك في مثل هذا النوع من التربية، وذلك لتراكم الاطيان في موقع اماكن الاقفاص العائمة، فضلاً عن الممارسات الخاطئة لأساليب الصيد الجائر في الانهر والمسطحات المائية مثلاً استخدام (السموم والصعق الكهربائي والمفرقعات...الخ) وهذه الاساليب والممارسات لها اثار سلبية على تربية الاسماك في الاقفاص العائمة، فضلاً عن قتلها كل الكائنات الحية صغيرة وكبيرة، كما ان هناك مشاكل فنية متعلقة بهيكل الاقفاص العائمة وما يتعرض له من التآكل بسب الصدأ والذي يؤثر على الهيكل الحديدي للأقفاص العائمة.

11- لم يلاحظ على عموم المربين والمنتجين الاعتناء بإضافة الأسمدة العضوية لأحواض التربية مثلا(المواد العضوية الخاصة بالدواجن او الحيوانات الاخرى) والتي تزيد من الهائمات الحيوانية والنباتية والتي تُعد غذاء طبيعي لتغذية زريعة الاسماك، وانما يتم الاعتماد على الاغذية المصنعة والمركزة.

12- هنالك تدهور في الصفات الوراثية للأسماك الموجودة حالياً (اسماك الكارب) التي ادخلت الى العراق في عقد السبعينيات، ولم تكن هناك دراسات جادة لإدخال اصناف وراثية جديدة ذات مواصفات عالية الانتاجية وتحملها للظروف البيئية العراقية.

13- كما اظهرت الدراسة بانه ليس لدى كثير من المزارعين معرفة في تحديد كميات الاعلاف المطلوبة للتغذية، ولا توجد ادارة جيدة وكفوءة لإدارة وتغذية الاسماك، لاسيما ان بند كلفة الاعلاف واسعارها وجودتها من البنود المهمة لتكاليف الانتاج وتشكل نسب عالية منها.

حلقة التجهيز والتسويق (حلقة تجار الجملة والتجزئة): Marketing link

تُعد حلقة التسويق الحلقة الثالثة من حلقات سلسلة القيمة للأسماك في العراق، وان عملية نقل السلعة من المنتج الى المستهلك النهائي تمر عبر قنوات تسويقية والتي يمكن تعريفها بأنها عبارة عن مجموعة من المنظمات المتعاونة مع بعضها والتي تقوم على عاتقها اتاحة او توفير السلعة او الخدمة من مصدرها (المنتج) لغرض الاستخدام والاستهلاك من قبل المستهلك النهائي، وعلى هذا الاساس توجد هناك قنوات توزيعية متعددة وان كل عضو داخل هذه القنوات التوزيعية يؤدي بعض الوظائف المرتبطة بنقل السلعة من المنتج الى المستهلك وهؤلاء ما يعرفون بالوسطاء وحلقة الوصل بين المنتجين والمستهلكين (تجار الجملة وتجار التجزئة) (6). وبهذا فان هذه الحلقة حالها حال الحلقات الاخرى تعاني من العديد من المشاكل والتحديات التي تواجه عملها وتخفض من كفاءة ادائها والتي تنعكس اثارها السلبية على كل من حلقة المستهلكين والمنتجين. وسوف نقف عند بعض المؤشرات التي يمكن الحصول عليها من خلال تحليل بنود التكاليف الثابتة والمتغيرة والحصول على القيمة المضافة المتحققة في هذه الحلقات التسويقية لكل من تجار الجملة والتجزئة.

هيكل التكاليف والايرادات لحقلة تجار الجملة والتجزئة:-

تنقسم بنود التكاليف الى تكاليف ثابتة وتكاليف متغيرة وتشمل بنود التكاليف المتغيرة كل من كلفة العمل المؤجر وتكاليف اخرى وضعت تحت عنوان اخرى والتي تتضمن تكاليف استعمال المياه والثلج والكهرباء وصناديق الاستخدام وصيانة بعض المضخات. اذ بلغ اجمالي التكاليف المتغيرة 126,945 مليون، بينما تضمنت بنود التكاليف الثابتة كلفة كل من (العمل الدائمي، والايجارات، والفائدة على رأس المال المستثمر). يشير الجدول 3 الى ان اجمالي التكاليف الثابتة بلغت قيمة مقدارها51مليون فيما كان الايراد المتحقق لتجار الجملة قيمة مقدارها 280 مليون لكمية انتاج 1400000 كغم، وبذلك فان القيمة المضافة التي تم تحقيقها لحلقة تجار الجملة بلغت قيمة مقدارها 153,055 مليون و كانت حصة الكغم الواحد من القيمة المضافة109.33دينار/كغم.

جدول 3. الايراد الكلي والتكاليف الكلية والمتغيرة والقيمة المضافة بالمليون دينار لحلقة لتجار الجملة والتجزئة لمحافظة الديوانية

التكاليف / التجار	Q كغم	P بالدينار	TR	TFC	TVC	TC	Value added	حصة الكغم من القيمة بالدينار
جملة	1400000	200*	280	51	126,945	177,945	153,055	109.33
تجزئة	365	5980	2,1827	0,12125	1,8643	1,98555	0,3184	872.3

*عبارة عن العمولة المأخوذة من البائع والمشتري للكغم الواحد

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على استمارات الاستبانة.

هذا وبين الجدول 3 بان بنود التكاليف الثابتة لتجار التجزئة والمتضمنة تكاليف كل من (العمل الدائمي، واندثار المضخات والمعدات المستعملة والايجارات) بلغت قيمة مقدارها 0,12125 مليون، فيما بلغ اجمالي التكاليف المتغيرة قيمة مقدارها1,8643 مليون والمتضمنة تكاليف كل من شراء ونقل كميات الاسماك المباعة يومياً، فضلاً عن بند الكلف الاخرى المتضمنة كلفة (الماء والثلج والكهرباء والوقود والصناديق وتصليح المضخات). هذا واشار الجدول 3 بان الايراد المتحقق لتجار التجزئة بلغ قيمة مقدارها 2,1827 مليون وبهذا الايراد فان القيمة المضافة المتحققة لتجار التجزئة بلغت قيمة مقدارها 0,3184 مليون كان حصة الكغم الواحد منها قيمة بلغت 872.3 دينار/كغم فيما كانت قيمة الارباح المتحققة للكغم الواحد 540 دينار جدول 3.

المشاكل والتحديات التي تواجه حلقة التجهيز والتسويق:

تعاني حلقة التجهيز والتسويق من عدد من المشاكل التي تعترض عملها نوجز منها: ارتفاع ايجارات اماكن مراكز تسويق جملة الاسماك نتيجة المزادات العلنية سنوياً، وان معظم علاوي تسويق جملة الاسماك لا تتوفر فيها شروط الجودة والنظافة من حيث توافر المكان الملائم والمرافق الخدمية والصحية وان معظم الابنية قديمة ولايوجد فيها شبكات تصريف المياه الاسنة، وكذلك عدم وجود رقابة صحية او اشراف جهة رسمية تنظم عمل علاوي التسويق، فضلاً عن ان معظم تجار التجزئة لا يملكون محلات بيع مخصصة وثابتة لبيع الاسماك وانما معظمهم عبارة عن باعة متجولين ومنتشرين على طول الطرق والارصفة الداخلية والخارجية لمعظم المدن ذات الكثافات السكانية العالية، وينقص معظم تجار الجملة والتجزئة التنظيم الموحد فضلاً عن مشكلة تقلبات الاسعار اليومية والموسمية لتجار الجملة والتجزئة، وعدم وجود جهاز احصائي لعلاوي تسويق جملة الاسماك لتوثيق وتوفير البيانات المطلوبة والمهمة عن كميات الانتاج المحلي وكذلك الكميات المستوردة الداخلة لعلاوي تسويق جملة الاسماك.

القيمة المضافة:– Value added

جدول 4. القيمة المضافة بالدينار لحلقات سلسلة القيمة للأسماك لمحافظة الديوانية

حلقات السلسلة	حلقة المفاقس دينار/زريعة	منتجي الاحواض	تجار الجملة	تجار التجزئة	Value added
القيمة المضافة للاحواض	22.2	2012.7	109.33	872.3	3016.5
نسبة المساهمة %	0.73	66.72	3.62	28.9	% 100
القيمة المضافة للاقفاص	22.2	1908.9	109.33	872.3	2912.7
نسبة المساهمة	0.76	65.53	3.75	29.94	%100

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجداول والمؤشرات السابقة.

بعد ما تم مناقشة بنود كل من التكاليف الثابتة والمتغيرة لحلقات سلسلة القيمة للأسماك لمحافظة الديوانية والحصول على القيمة المضافة المتحققة لكل حلقة من حلقاتها ولكل من تقنية الانتاج والاستزراع السمكي بالأحواض الترابية والاقفاص العائمة. يبين الجدول4 ملخص الميزانية للمخرجات والمدخلات والقيمة المضافة المتحققة لكل حلقة، ومن الجدير ذكره بأن اعلى قيمة مضافة متحققة لتقنية الاحواض الترابية كانت لحلقة منتجي الاحواض وذلك بتحقيقها قيمة مقدارها 2012.7 دينار/كغم وبنسبة مساهمة 66.72% من اجمالي القيمة المضافة على مستوى جميع الحلقات والتي بلغت قيمة مقدارها 3016.5 دينار/كغم، فيما جاء تجار التجزئة بالمرتبة الثانية من حيث تحقيق القيمة المضاف والتي بلغت قيمة مقدارها 872.3 دينار/كغم وبنسبة مساهمة 28.9% ومن ثم جاءت حلقت تجار الجملة بالمرتبة الثالثة وبنسبة مساهمة 3.6% من اجمالي متوسط القيمة المضافة، فيما احتلت حلقة المفاقس المرتبة الاخيرة من حيث نسبة مساهمتها للقيمة

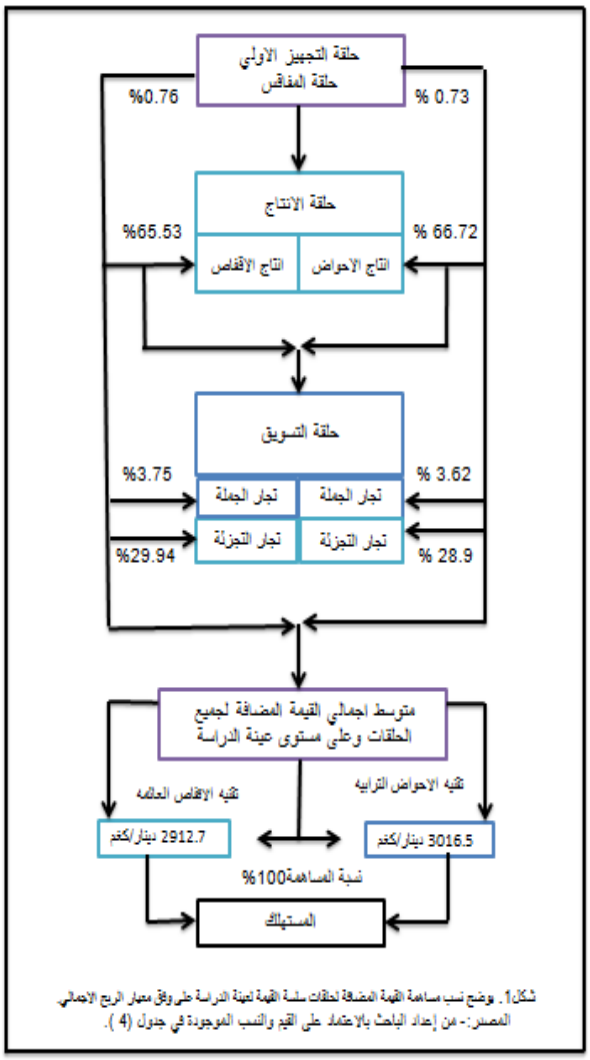

شكل1. يوضح نسب مساهمة القيمة المضافة لحلقات سلسلة القيمة لعينة الدراسة على وفق معيار الربح الاجمالي.
المصدر:- من إعداد الباحث بالاعتماد على القيم والنسب الموجودة في جدول (4).

المضافة والتي بلغت نسبة مقدارها 0.73%. في حين اشار الجدول4 الى ان القيمة المضافة المتحققة لتقنية الاقفاص العائمة حققت قيمة مضافة مقدارها1908.9 دينار/كغم وبنسبة مساهمة بلغت 65.53% من متوسط اجمالي القيمة المضافة والتي بلغت قيمة 2912.7 دينار، وهذا يشير الى ان تقنية الاقفاص العائمة في محافظة الديوانية حققت اقل قيمة مضافة مقارنة بتقنية الاحواض الترابية مما يؤشر الى سوء ادارة هذه المشاريع لمحافظة الديوانية على عكس ما وجد في مناطق الدراسة لمحافظات بغداد وبابل وواسط، والتي اثبتت هذه التقنية من الانتاج فيها تفوقها على تقنية الاحواض الترابية، لهذا يجب ادارة هذه المشاريع بشكل افضل، و دعم وتشجيع الاستثمار في هذا النوع من التقنيات، لاسيما بعد المشاكل التي تعترض تقنية الاحواض الترابية من شحة وعدم تخصيص الحصص المائية الكافية للاستزراع والانتاج السمكي حسب ادعاءات المراجع الرسمية المختصة بهذا الجانب. ويمكن توضيح نسب المساهمة للقيمة المضافة لكل من حلقات سلسلة القيمة للأسماك لمحافظة الديوانية على وفق الشكل 1. هذا وتوصلت الدراسة الى بعض الاستنتاجات منها: تعاني بعض مفاقس زريعة الاسماك من عدم تخصيص المساحات المائية الكافية والمناسبة لغرض تربية مختلف نوعيات الزريعة (اليرقات، الاصبعيات، الكفيات). فضلاً عن ارتفاع نسبة هلاكات اليرقات لمفاقس زريعة الاسماك عند نقلها من احواض الحضانة الداخلية من داخل المفقس الى احواض الحضانة الخارجية. فيما تحقق مفاقس زريعة الاسماك لعينة الديوانية ارباحاً مجزية للمستثمرين والمنتجين على المستوى المحلي. فيما وجد من تحليل بنود التكاليف الثابتة والمتغيرة بأن العوائد المتحققة لكل من تقنية انتاج الاسماك في الاحواض الترابية والاقفاص العائمة تفوق تكاليف الانتاج الكلية وتحقق ارباحاً للمنتجين. هذا وكونت تكاليف مكونات الاعلاف المركزة (بلت) المصنعة محلياً منها ام المستوردة اعلى نسبة من اجمالي التكاليف المتغيرة وهذا له انعكاس سلبي على العوائد والقيمة المضافة المتحققة من هذه المشاريع. كما اظهرت الدراسة بأن هناك تلكؤ وقصور واضح فيما يخص الاطار التنظيمي والتشريعي لقطاع الثروة السمكية على مستوى مؤسسات الدولة ذات العلاقة وعدم استقراه ادارياً وتنظيمياً، فضلاً عن عدم وجود تنسيق مشترك بين هذه المؤسسات والوزارات فيما يخص الجوانب المشتركة والمتعددة بينهما في مجال الانتاج السمكي و عدم وجود الدعم الحقيقي من الدولة فيما يخص تجهيزات الانتاج الضرورية والاساسية، فيما اظهرت الدراسة بأن معظم حصة دينار المستهلك المنفق لشراء لحوم الاسماك بالنسبة لتقنية الاحواض الترابية تذهب الحصة الكبرى منه الى حلقة منتجي الاسماك اولاً ومن ثم يأتي حلقة تجار التجزئة بالمرتبة الثانية ويحتل تجار الجملة المرتبة الثالثة. هذا واوصت الدراسة ببعض التوصيات منها: على اصحاب المفاقس تحضير احواض حضانة وتنمية اليرقات قبل مدة من نقل اليرقات اليها بإضافة الاسمدة العضوية (مخلفات الدواجن والحيوانات الاخرى)، فضلاً عن استعمال بعض المعقمات الفطرية والمبيدات الحشرية، لغرض زيادة نمو الكائنات الحية الدقيقة (النباتية والحيوانية) والتي يمكن ان تكون مكملات تغذوية لليرقات عالية القيمة وتقلل من نسبة الهلاكات، كما توصي الدراسة مؤسسات الدولة

ذات العلاقة بقطاع الثروة السمكية ان تكون لها خطوة جادة ومساهمة فاعلة بدعم مدخلات الانتاج السمكي ولاسيما الاعلاف المركزة، وان تدخل الدولة راعية ومساهمة بإنشاء معامل تصنيع الاعلاف المركزة وان تباع بأسعار مدعومة الى منتجي الاسماك، فيما توصي الدراسة اصحاب مشاريع الانتاج السمكي بالعمل على ضغط تكاليف الاعلاف المركزة وذلك باتباع الاساليب الادارية والفنية الموصى بها لتغذية الاسماك وحسب الاعمار والاحجام لكل مرحلة من مراحل النمو، فضلاً عن اتباع المعايير والمقاييس الفنية في حالة قيامهم بتصنيع الاعلاف المركزة داخل مزارعهم. هذا واوصت الدراسة حماية المنتج المحلي من دخول الاسماك المستوردة والسيطرة على المنافذ الحدودية وتفعيل دور الرقابة والحجر الزراعي، فضلاً عن انشاء مركز احصائي معلوماتي لرصد وتوثيق البيانات والمعلومات المتعلقة بقطاع الثروة السمكية بدءاً بمفاقس زريعة الاسماك مروراً بالإنتاج وكمياته واعداد المزارع العاملة والمنتجة وانتهاءً بعمليات التسويق في علاوي جملة الاسماك ورصد الكميات المستوردة والداخلة الى الاسواق المحلية، فضلاً عن ادخال تقنيات الانتاج السمكي الحديثة والتوسع فيها وتسهيل كافة الاجراءات الادارية والتنظيمية ومنح القروض والسلف الزراعية للاستثمار في هذا النوع من الاستزراع والانتاج السمكي، وتعميمها على كافة المنتجين، ولاسيما تقنية الاقفاص العائمة التي اثبتت تفوقها على تقنية الاحواض الترابية. كما اوصت الدراسة ومن خلال نتائجها، بان تكون هناك رعاية ومساهمة من لدن الدولة فيما يخص المسلك التسويقي لتجار جملة علاوي بيع الاسماك، وذلك عن طريق اتباع آلية معينة لتخفيض ايجارات اماكن تسويق وبيع جملة الاسماك، وتنظيم عمل وآلية اجراء المزادات العلنية لأماكن تسويق جملة الاسماك ولأصحاب المهنة والممارسين الرئيسيين في عملية بيع وتسويق جملة الاسماك، فضلاً عن بناء اسواق خاصة وضمن المواصفات الصحية والفنية بتجارة جملة بيع الاسماك وكذلك اسواق خاصة ببيع تجزئة الاسماك في اي مكان يتطلب فيها احد هذه الاسواق، وان تكون تحت اشراف جهة رسمية وصحية.

REFERENCES

1.Abd AL-Kareem, A. and T. M. Kadawy, 1991. Enterprise Evaluation , Study in Analysis Economist and Performance effic - ient, second addition, Dar AL- kotob for printing and publ , Mosul press. PP. 404.

2.AL- ASSauy, k. J. 2005. Economic Studies and Enterprise Evaluation Analysis Practice and Theory, second edition, Dar AL- Mnahj For distribution and publ, Amman, Jordan .PP.350.

3.AL- Dahary, A. M. 1991. Enterprise Evalu - ation and Economics Studies, Dar AL- Hek - ma for printing and publ, Baghdad, pp: 668.

4.AL- Fluji, S. J. 2011. The Comparative Adva -ntage of Fish Production in Iraq for proied (1980- 2008). M.SC. Thesis, of Dept. Agric. Econo . Coll . Univ. of Baghdad. Pp .118.

5.AL- Izzy, J. M. H. 1989. Introduction to Enterprise Evaluation Agricultural, Press Ministry of Higher Education and Scientific Researcher, Univ- of Baghdad, Dar AL- Kotob for Printing and publ.PP.272.

6.AL- Kateeb, F. S. and M. S Awaid,. 2000. Principles of Marketing, Essential of Concept, Dar AL- Hekma for printing publ .PP. 215.

7.AL- Kuthery, M. A. 2004. Competitiveness Advantages, Competitiveness, first edition, Crops AL- Nile AL- Arabia, Egypt .PP. 345.

8.AL- Rways, K. 2009. Economics Agricu - ltural Production, Coll. of Food and Agric Sciences; Unvi. of king Saud. pp: 428.

9.Douglas, B; Bernheln and Michal. D. Whi - wston. 2007.Microeconomics. Mc Graw. Hill p:251.

10.Emana, B. N. Mengistu. 2011. potato value chain analysis and Development in Ethiopia case of Tigray and SNNP Reigns. International Potato Center, Website : WWW. Cipotato.

11.FAO, 2010. The Department of Fishery and Aquaculture, Rome . pp. 204 .

12.Hamenoo, E. 2011.The Role of the market in the Development of Aquaculture in Ghana, Master's degree thesis in International fisheries management, University of Troms, Norwegian College of fisheries Science. pp.63.

13.Hempel, E. 2010, Value Chain Analysis in the Fisheries Sector in Africa. pp. 1- 85.

14.Karpik, P. and A. Belkaoui. 1990.The rela - tive relationship systematic risk and value added variables. Journal of International Fina -ncial Management and Accounting, 7 (3) : 259-275 .

15.Kim, I. K. Joo, and D. S Frederick. Choi, 1996. The information content of productivity measures: An International Comparison. Journal of International Financial Management and Accounting, 12(4):167-190.

16.National Observatory of Competitiveness, 2011. competitive in economic thought, Report reported by (NCO) in Syria . P.28.

17.Prasad, D. K . 2013. A study on value chain Management practies of fresh Fish: AN Empirical Study of Coastal Andhra Pradesh Marine Fisheries. IOSR Journal of Business and Management (IOSR- JBM) e- ISSN: 2278 – 487X , P – ISSN : 2319- 7668. PP 80- 90.

18.Porter ,M. 1985. Competitive Advantage: Creating and Sustaining Superior Performance. New York, the Free Press : pp. 556.

19.Radi, H. M. 1993. Arab investments in Fisheries Development, Fisheries Magazine, the Arab Union for Fish Producers, (13): 1.

20.Salman, M. H. 2000. The Basics of Breeding and fish production, The Ministry of Higher Education and Scientific Research, The University of Mosul, The second edition, National Library for printing and publishing .pp. 380 .

21.Tamimi, L. M. and A. J. Rudaini, 2008 . Fish breeding unconventional ways in Iraq, The Ministry of Science and Technology, Office of Research Agric and Food Technology Department.

22.Trienekens, J. H. 2011. Agricultural value chain developing countries A frame work for analysis. International Food and Agribusiness management Review, 14 (2): 51- 82 .

23.Zayed ,A. 2003. The Outstanding Performance of the Organizer, The Road to the future Organization, Research and Studies of the Arab Organization for Administrative Development, Egypt, second edition . pp. 265.